الأنشطة العقارية أنهت العام بأداء قوي

«الوطني»: معدلات التوظيف بالكويت تسجل نمواً قوياً بـ 4.2 في المئة خلال 2018

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني انه بعد التقلبات التي شهدها شهر ديسمبر، انتعشت الأسواق المالية العالمية في يناير بفضل تغيير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياساته النقدية، والتلميح لتبنيه سياسة نقدية تيسيرية وسط آمال في تراجع حدة توترات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وقد ساهمت تلك الاخبار في تعزيز كل من أسعار النفط وبورصة الكويت، مع ارتفاع تلك الأخيرة بنسبة 2.5%، فيما يعد افضل أداء شهري للسوق الكويتي منذ يوليو الماضي. كما كانت هناك أيضا انباء إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي المحلي مع تسجيل معدلات التوظيف والنشاط العقاري نموا قويا بنهاية العام الماضي، بما يدعم إمكانية تحسن الدوافع الكامنة للنمو تدريجيا. من جهة اخرى، كانت هناك دلالات هامة من جهة السياسة المالية للحكومة. حيث تشير مسودة الموازنة الحكومية للسنة القادمة إلى تبني سياسة مالية توسعية بما يدعم توقعات النمو على المدى القريب، وإن كان ذلك على حساب ارتفاع مستوى العجز المالي وإمكانية تراجع الاحتياطات للحكومة.

انخفاض انتاج النفط مع تفعيل الأوبك لخفض حصص الإنتاج

ارتفع سعر خام مزيج التصدير الكويتي بنسبة 17% في يناير وانهى الشهر عند مستوى 61 دولار للبرميل معوضا كافة الخسائر التي سجلها في ديسمبر، حيث تلقت أسعار النفط دعما على خلفية انباء تشير إلى قيام الأوبك وحلفائها بإحراز تقدم ملموس في مساعيها لخفض الانتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا بهدف التخلص من تخمة الامدادات العالمية. وعلى الرغم من عدم توافر الأرقام الرسمية بعد، إلا أن البيانات المتوفرة تشير إلى انخفاض إنتاج أوبك بواقع مليون برميل يوميا في يناير. كما تشير الانباء عن قيام السعودية بتخفيض انتاجها بواقع 0.4 مليون برميل يوميا، فيما يعد اعلى من المستويات المستهدفة. وفي إطار امتثال الكويت لقرارات الأوبك وحلفائها قامت بخفض انتاجها النفطي بواقع 85 الف برميل يوميا ليصل إلى 2.72 مليون برميل يوميا، مما سيؤدي إلى تراجع إنتاج النفط الخام بحوالي 1% في المتوسط هذا العام مقابل ارتفاعه بواقع 1.4% في العام 2018.

مشروع الموازنة الحكومية للسنة المالية الجديدة

قدمت الحكومة مشروع موازنة السنة المالية 2020/2019 إلى مجلس الأمة للتصديق عليه. وتشير الموازنة الجديدة إلى موقف مالي أكثر تيسيرا مع ارتفاع الإنفاق بنسبة 4.7% على أساس سنوي مقارنة بموازنة العام السابق، حيث بلغت قيمتها 22.5 مليار دينار كويتي في الموازنة الحالية. أما على صعيد المصروفات الاجمالية، تتوقع مسودة الموازنة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.8% على أساس سنوي إلى 3.3 مليار دينار كويتي، مع ارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 5.3% إلى 19.2 مليار دينار كويتي. ويشمل ارتفاع المصروفات الجارية زيادة بنسبة 7% في بند الأجور والرواتب، وزيادة بنسبة 11% في الإنفاق على السلع والخدمات. ويعكس ارتفاع هذا البند الأخير بصفة رئيسية زيادة دعم محطات توليد الكهرباء، نتيجة لارتفاع أسعار النفط (55 دولار للبرميل مقابل 50 دولار للبرميل). ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات بنسبة 8.6% لتصل إلى 16.4 مليار دينار كويتي ليصل بذلك العجز إلى 6.1 مليار دينار كويتي قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال المستقبلية (و 7.8 مليار دينار كويتي بعد هذا الاستقطاع)، مع الاشارة إلى أن توقعات الحكومة عادة ما تكون متحفظة ومن المرجح أن يكون وضع الموازنة في نهاية المطاف أقوى من المتوقع.

ورغم أن المصروفات تأتي عادة أقل من توقعات مسودة الموازنة، إلا أنه إذا تم تنفيذ الزيادة المقررة بالكامل فمن شأنها توفير دعم للنمو الاقتصادي في العام المقبل. ومع ذلك، فإنه في غياب تدابير الإصلاح الاقتصادي على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات، وبغض النظر عن الاحتياطيات المالية الضخمة للحكومة، فإن زيادة المصروفات الجارية يحد من قدرة الحكومة على التعامل مع الصدمات النفطية في المستقبل.

وتشير البيانات الأولية للمالية العامة لفترة التسعة أشهر الأولى من السنة المالية 2019/2018 (حتى ديسمبر) إلى أن النتائج المالية قد تكون أفضل من الميزانية. حيث تم تسجيل فائض بقيمة 3.6 مليار دينار كويتي خلال هذه الفترة، حيث كان الإنفاق ضعيفا، في حين ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الايرادات. ومن جهة اخرى، تراجعت المصروفات بنسبة 3.3% على أساس سنوي مع انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 0.4%. وذلك، لانخفاض معدل تنفيذ المشروعات المرتبطة بالمصروفات الرأسمالية إلى نسبة 45% من الإجمالي المخصص للعام بأكمله، مقارنة بنسبته 52% مسجلة في نفس الفترة من العام الماضي. وعادة ما تتسارع وتيرة المصروفات في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام، إلا اننا مازلنا نتوقع تسجيل عجز بسيط للعام بأكمله.

تسارع نمو معدلات التوظيف في العام 2018

وفقا للبيانات الرسمية النصف سنوية، سجلت معدلات التوظيف نموا ملحوظا خلال العام 2018. حيث ارتفع إجمالي التوظيف بنسبة 4.2% على أساس سنوي في ديسمبر بدعم من زيادة توظيف المواطنين الكويتيين (+3.7% على أساس سنوي، أعلى مستوياته منذ سنوات عديدة) والعمالة الوافدة (+4.3% على أساس سنوي)، مقابل نمو بنسبة 2.4% في ديسمبر 2017. إلا أن توظيف المواطنين ما يزال الغالب محصورا بوظائف القطاع العام، والتي ارتفعت بنسبة 4.0% على أساس سنوي، في حين أن نمو فرص العمالة الوافدة نشأ أساسا نتيجة للتوظيف ضمن قطاعات البناء والعقارات والضيافة.

في ذات الوقت، ارتفع النمو السكاني بنسبة 2.7% على أساس سنوي مقابل 2.0% في العام 2017، وبلغ نمو معدلات الوافدين 2.8% مع تراجع اعداد عائلاتهم المقيمة في البلاد.

المبيعات العقارية تنهي 2018 بأداء قوي

أنهى السوق العقاري العام 2018 بأداء قوي. حيث بلغت قيمة المبيعات في شهر ديسمبر 470 مليون دينار كويتي، فيما يعد ثاني أعلى مبيعات شهرية يتم تسجيلها في العام 2018، بما يتخطى إلى حد كبير المتوسط الشهري لهذا العام. ويعزى هذا الارتفاع الكبير للنزايد انشطة القطاعات الفرعية الثلاث، وإن كان ابرزها القطاع التجاري الذي شهد ارتفاع مبيعاته إلى أعلى مستوى له خلال عامين ببلوغها 127 مليون دينار كويتي على خلفية تزايد حجم المبيعات. كما قد يكون هذا القطاع قد استفاد من زيادة عدد تراخيص الأعمال التجارية (المشاريع الناشئة) التي صدرت خلال العام 2018 بدعم من تيسير المتطلبات والاجراءات التنظيمية من قبل وزارة التجارة والصناعة. في حين ارتفعت مبيعات الشقق إلى ثاني أعلى معدل لها في اربعة اعوام ونصف العام.

وصاحب ارتفاع مبيعات شهر ديسمبر تغيرا ايجابيا على صعيد الاسعار لكل من القطاعين السكني والاستثماري، وكانت تحركات الأسعار الشهرية إيجابية في الغالب منذ شهر سبتمبر، بما يشير إلى تسجيل نمو بمعدلات ثابتة وإن كان بوتيرة معتدلة في حين كانت التغيرات السنوية إيجابية على مستوى كافة القطاعات بنهاية العام، وإجمالا، بلغت المبيعات 3.4 مليار دينار كويتي في العام 2018، مرتفعة بنسبة 54% عن العام 2017، فيما يعتبر أعلى معدل نمو منذ العام 2014.

ارتفاع الانفاق الاستهلاكي

وفقا لمؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي، تباطأ نمو الإنفاق الاستهلاكي هامشيا إلى 0.7% على أساس شهري في يناير، متراجعا من 0.9% على أساس شهري في ديسمبر. حيث الارتفاع الذي شهده كل من السلع المعمرة (0.8%) والخدمات (1.2%) قابله تراجع النفقات على السلع غير المعمرة (-0.9% على أساس شهري) للشهر السادس على التوالي. أما على الاساس السنوي، واصل الإنفاق الاستهلاكي تراجعه وبلغ 1.7%، أي بمعدل انكماشي اقل من نسبة -1.9% التي تم تسجيلها في شهر ديسمبر. إلا انه على الرغم من ذلك، لا تزال توقعات الإنفاق مشجعة إلى حد ما نظرا لارتفاع ثقة المستهلك، وانخفاض معدل التضخم، وزيادة نمو معدلات التوظيف.

ارتفاع معدلات التضخم في ديسمبر

ارتفع معدل التضخم في ديسمبر إلى 0.4% على أساس سنوي من ادنى مستوياته خلال 15 عاما البالغة نسبتها 0.1% في نوفمبر. ويعزى هذا الانتعاش المتواضع في الاساس لتباطؤ معدلات الانكماش في بعض المكونات الفرعية الرئيسية للمؤشر، حيث تباطأ انكماش مؤشر المواد الغذائية إلى -0.1% من -0.4% في نوفمبر، في حين تراجع انكماش الخدمات السكنية إلى -1.1% من -1.4% في نوفمبر. إلا أن مقياس التضخم الأساسي، الذي يستثني المواد الغذائية والخدمات السكنية، ارتفع أيضا ليصل إلى 1.7% من 1.3% في نوفمبر. وبالنسبة لباقي السلع بما في ذلك المفروشات والصيانة المنزلية، والنقل، والاتصالات، والخدمات التعليمية، والملابس والأحذية، والتي تمثل مجتمعة نسبة 35% من سلة السلع الاستهلاكية، فقد شهدت تضخما متواضعا خلال شهر ديسمبر، وتتوقع إرتفاع معدلات التضخم هامشيا هذا العام ليصل في المتوسط إلى 2.0% مقابل 0.6% في العام 2018.

نمو الائتمان يصل إلى أعلى مستوياته في 13 شهرا

انتعش النمو الائتماني إلى أعلى مستوياته على مدى 13 شهرا ليصل إلى نسبة 4.3% على أساس سنوي في ديسمبر من 3.0% في نوفمبر، مدعوما بارتفاع معدلات الاقراض للشركات والافراد على حد سواء، إلى جانب الانتعاش المعتاد للقروض بنهاية العام لشراء الأوراق المالية. حيث ارتفعت معدلات الاقراض للشركات بنسبة 5.3% على أساس سنوي مقابل 3.3% في نوفمبر بدعم من التحسن الجيد للقروض العقارية. كما ارتفعت القروض الشخصية بنسبة 6.0% مقابل 5.8% في الشهر السابق، هذا ولا يزال نمو القروض السكنية هو المحرك الرئيسي (6.8% على أساس سنوي)، في حين ان نمو القروض الاستهلاكية (على الرغم من ارتفاعه على أساس شهري) لا يزال في تراجع.

من جهة اخرى، ارتفع نمو الودائع إلى 3.2% من 2.9% في الفترة السابق، نتيجة للارتفاع القوي للودائع الحكومية بعد خمسة أشهر متتالية من الانخفاض، كما ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4.0% على أساس سنوي مقابل 4.4% في نوفمبر.

البورصة الكويتية تسهل تعاملات العام بأداء قوي

شهدت بورصة الكويت بداية جيدة لتداولات هذا العام في يناير، مع ارتفاع المؤشر العام بنسبة 2.5% على أساس شهري، وفي المقابل، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي بنسبة 7.5% بدعم من الاداء الجيد للسوق السعودي. وكان معدل دوران بورصة الكويت قويًا بمتوسط يومي بلغ 180 مليون سهم، فيما يعد أعلى مستويات التداول منذ أبريل 2017، في حين تخطت القيمة الرأسمالية في السوق 30 مليار دينار كويتي للمرة الأولى منذ العام 2014. ويعزى هذا الارتفاع للاداء الجيد لأسهم القطاعين المالي والبنوك بنمو بلغت نسبته 5.6% و4.1% على أساس شهري على التوالي، بدعم من ارتفاع النتائج المالية السنوية لهذا القطاع وإزالة حدود الملكية الأجنبية لقطاع البنوك (بشرط موافقة بنك الكويت المركزي)، أما على صعيد صافي التدفقات الأجنبية، فعلى الرغم من تسجيلها لمعدلات معتدلة من النمو مقابل الارتفاع القياسي الذي شهدته في ديسمبر، إلا انها ظلت قوية عند مستوى 48 مليون دينار كويتي، أي ضعف متوسط التدفق الشهري الصافي للعام 2018.

رسم بياني يوضح مؤشرات إنتاج النفط الخام الكويتي

ارتفاع سعر خام مزيج التصدير الكويتي بنسبة 17 % في يناير على خلفية تحقيق الأوبك تقدما في خفض الإنتاج

مسودة الموازنة الحكومية للسنة المالية 2020/2019 تستهدف نمو الإنفاق بنسبة 4.7 %. في المئة

الأنشطة العقارية تنهي 2018 بأداء قوي مع بلوغ معدل المبيعات ثاني أعلى مستوياته منذ 2014 وصولاً إلى 470 مليون دينار

ارتفاع التضخم إلى 0.4 % خلال ديسمبر في ظل انخفاض أقل في أسعار المكونات الفرعية المهمة

نمو معدلات الائتمان إلى 4.3 % على أساس سنوي في ديسمبر مع ارتفاع مستويات الإقراض لقطاع الأعمال والقروض الشخصية

«نستله» تحقق 10.1 مليارات فرنك سويسري صافي أرباح خلال 2018

اكد مارك شنايدر الرئيس التنفيذي لشركة «نستله»: «يسعدنا الإعلان عما أحرزناه من تقدم في عام 2018، تجلى بوضوح في تحسن ملموس لجميع المؤشرات المالية وعودة وتيرة النمو القوية في اثنتين من أسواقنا الكبرى وهما الصين والولايات المتحدة، علاوة على فئة "أغذية الرضع". وبينما تواصل نستله استثمارها في النمو المستقبلي، فإنها تعمل في الوقت ذاته على تعزيز حجم العوائد النقدية للمساهمين عبر برنامج إعادة شراء الأسهم وتوزيعات الأرباح. وقد أحرزنا تقدما ملحوظا في تحويل محفظة منتجاتنا وصقل محور التركيز الاستراتيجي لمجموعتنا، إضافة إلى تعزيز فئات النمو الرئيسية والتوسع الجغرافي في عملياتنا. فقد اكتسبت استراتيجيتنا الفريدة للتغذية والصحة والعافية، والتي تعد المنتجات الغذائية والمشروبات والمأكولات الصحية من أركانها الرئيسية، وضوحا أكبر لا سيما بعد استكمالنا لعدد كبير من العمليات وإعلاننا عن مراجعة استراتيجية لأعمال «نستله لصحة البشرة» و«هيرتا».

وقمنا في عام 2018 بتحديث منظومة الابتكار لضمان استمرار الريادة التقنية واختصار الوقت اللازم لدخول الأسواق. ففي خضم قطاع الأغذية والمشروبات الذي يشهد متغيرات متسارعة، تمتلك شركة نستله كافة المقومات اللازمة لاستقطاب المستهلكين عبر إطلاق ابتكارات هادفة ومنتجات تلبي احتياجاتهم، كما أكدنا على مكانتنا الرائدة في مجال الاستدامة في ظل اهتمام المستهلكين والهيئات المعنية المتزايد حول العالم بإيجاد حلول للمشكلات البيئية والمجتمعية الراهنة. ولا شك في أن إجراءاتنا الفاعلة والتزامنا المتواصل بالتصدي لمشكلة نفايات مواد التغليف العالمية هي خير مثال على هذه الجهود.

نحن على ثقة بمضينا قدماً على المسار الصحيح نحو تحقيق أهدافنا بتحسين هوامش الأرباح لعام 2020، وترسيخ النمو المستدام في نستله خلال الأعوام القادمة».

مبيعات المجموعة

جاء النمو العضوي بنسبة 3% انسجاماً مع توقعاتنا في إطارنا التوجيهي لشهر فبراير من عام 2018، كما ارتفع معدل النمو الداخلي الفعلي للعام كاملا بنسبة 2.5% وبقي مرتفعا في قطاع الأطعمة والمشروبات، مدعوما بالانضباط في التنفيذ وسرعة الابتكار وعمليات إطلاق المنتجات الجديدة بنجاح. وأظهرت معدلات التسعير تحسنا طفيفا بنسبة 0.5% مقارنة مع 0.3% في النصف الأول، لتصل إلى 0.9% في النصف الثاني من العام. وساهمت عمليات الاستحواذ في رفع المبيعات بنسبة 0.7 ٪ ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الاستحواذ على ترخيص «ستاربكس» و«اتريوم للابتكارات» لتعوض بذلك عن عمليات التصفية وأكثر، خاصة في مجال الحلويات الأمريكية. وانعكس سعر الصرف بانخفاض نسبته 1.6٪ في المبيعات، حيث انخفضت قيمة العديد من عملات الأسواق الناشئة مقابل الفرنك السويسري. وارتفع إجمالي المبيعات المسجلة بنسبة 2.1٪ لتصل إلى 91.4 مليار فرنك سويسري.

وساهم الأداء القوي في اثنين من أسواق نستله الكبرى وهما الصين والولايات المتحدة الأمريكية في دعم النمو العضوي لعام 2018، كما حققت الشركة نموا عضويا في فئة «أغذية الرضع» وأعمال الحلويات. وواصلت منتجات القهوة ومنتجات العناية بالحيوانات الأليفة وأعمال علوم الصحة مساهمتها في النمو المرتفع. وحققت المجموعة نموا عضويا بنسبة 1.6% في الأسواق المتقدمة و4.9% في الأسواق الناشئة.

الأرباح التجارية التشغيلية الأساسية

ارتفعت الأرباح التجارية التشغيلية بنسبة 5.1% لتصل إلى 15.5 مليار فرنك سويسري. وارتفع هامش الأرباح التجارية الأساسية بواقع 50 نقطة أساس بالعملة الثابتة وإلى 17% حسب النتائج المعلنة.

وارتفعت هوامش الأرباح مدعومة بالكفاءات التشغيلية وتنفيذ مبادرات إعادة الهيكلة لخفض التكلفة، لتعوض بذلك عن ارتفاع نفقات التوزيع وأكثر، وكان تأثير تكاليف السلع محايدا على نطاق واسع، حيث جاء انخفاضها في المناطق الجغرافية والفئات الأخرى ليعوض عن الارتفاع الحاصل في منطقة الأمريكيتين و«نستله ووترز» وارتفعت مصاريف تسويق المنتجات للمستهلكين بنسبة 1.3% بالعملة الثابتة.

وارتفعت نفقات عمليات إعادة الهيكلة وصافي البنود التجارية الأخرى من 238 مليون إلى 1.7 مليار فرنك سويسري نظرا لارتفاع حجم المخصصات وغيرها من التكاليف المتعلقة بإعادة الهيكلة. وارتفعت الأرباح التجارية التشغيلية بنسبة 3.9% لتصل إلى 13.8 مليار فرنك سويسري، في حين ارتفع هامش الأرباح التجارية التشغيلية بمعدل 30 نقطة أساس حسب النتائج المعلنة ليصل إلى 15.1% ضمن إطارنا التوجيهي.

صافي النفقات المالية وضريبة الدخل

ارتفع صافي النفقات المالية في عام 2018 بنسبة 9.3٪ ليصل إلى 761 مليون فرنك سويسري، ما يعكس إلى حد كبير الزيادة في صافي الدين.

انخفض معدل الضريبة لكامل المجموعة بواقع 280 نقطة أساس ليصل إلى 26.5٪. كما انخفض معدل الضريبة الأساسي بواقع 320 نقطة أساس ليصل إلى 23.8٪. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة.

الأرباح الصافية وأرباح السهم

ارتفع صافي الأرباح بنسبة 41.6% ليصل 10.1 مليار فرنك سويسري، وارتفعت إيرادات الأسهم بنسبة 45.5% لتصل إلى 3.36 فرنك سويسري لكل سهم، وقد ارتفع صافي الربح نتيجة لعدة عوامل مؤثرة، بما فيها ارتفاع الدخل الناجم عن تصفية الأعمال وتحسّن الأداء التشغيلي.

وارتفعت الأرباح الأساسية للسهم بنسبة 13.9٪ بالعملة الثابتة وبنسبة 13.1٪ حسب النتائج المعلنة لتصل إلى 4.02 فرنك سويسري. وقد ساهم برنامج «نستله» لإعادة شراء الأسهم بنسبة 2.0٪ في تعزيز الأرباح الأساسية للسهم الواحد، بعد خصم تكاليف التمويل.

التدفق النقدي

ارتفع التدفق النقدي الحر بنسبة 15٪ ليبلغ 10.8 مليار فرنك سويسري، مدعوما بشكل أساسي بارتفاع الأرباح التشغيلية وتعزيز رأس المال العامل وضبط نفقات رأس المال.

منطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حققت أوروبا الغربية نموا داخليا فعليا إيجابيا، بينما أدى انخفاض معدل التسعير إلى تحقيق نمو عضوي سلبي

حافظت أوروبا الوسطى والشرقية على نمو عضوي متوسط من خانة واحدة، مدفوعا بالكامل بالنمو الداخلي الفعلي، وحافظ التسعير على معدلات إيجابية

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموا عضويا متوسطا من خانة واحدة، وسجل النمو الداخلي الفعلي والتسعير معدلات إيجابية.

ارتفع هامش الربح التشغيلي التجاري الأساسي بواقع 80 نقطة أساس ليبلغ 19.0٪.

مقترحات مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العمومية السنوي

ينعقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي في 11 ابريل 2019، حيث يعتزم مجلس الإدارة اقتراح توزيع ارباح بقيمة 2.45 فرنك سويسري للسهم الواحد، بزيادة قدرها 10 سنتيمات، وسيكون 12 ابريل 2019 آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح الموزعة، على أن يتم دفع صافي الأرباح اعتبارا من 17 ابريل 2019. ويحق لجميع المساهمين الذين دخلوا في سجلات الأسهم حتى الساعة 12:00 ظهرا (حسب التوقيت الصيفي لدول وسط أوروبا) ليوم 4 ابريل 2019 ممارسة حقوقهم بالتصويت في الاجتماع.

وأعلنت «نستله» اليوم أنها تقترح انتخاب ديك بوير، الرئيس والرئيس التنفيذي السابق لشركة «أهولد ديلايز»، وديتيش بالبوال، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة «هارمان انترناشونال» للانضمام إلى مجلس إدارتها.

التوقعات لعام 2019

تتوقع تحقيق تحسن متواصل في نمو المبيعات العضوية وهامش الأرباح التجارية التشغيلية الأساسي تماشيا مع أهدافنا لعام 2020. ومن المتوقع أن تبلغ تكاليف إعادة الهيكلة حوالي 700 مليون فرنك سويسري، في حين تتوقع ارتفاع الأرباح الأساسية للسهم الواحد بالعملة الثابتة وكفاية رأس المال.

«أسيكو الإسمنت» تطلق أكياساً بتصاميم جديدة للتعبئة

أعلنت شركة اسيكو للانشاءات احدى شركات «أسيكو المجموعة» - المجموعة الصناعية والانشائية المتكاملة والرائدة في المنطقة في مجال البناء - عن قيامها مؤخرا بإطلاق تصاميم جديدة ومبتكرة لأكياس تعبئة منتجات قطاع «أسيكو الإسمنت» التجارية والمدعومة، والتي تضم أجود أنواع الإسمنت البورتلاندي العادي والإسمنت المقاوم للاملاح والإسمنت الأبيض.

وبهذه المناسبة، صرحت نائب الرئيس التنفيذي لـ«أسيكو المجموعة»، غصون الخالد: «تماشيا مع رؤيتنا بأن نكون شركة مبتكرة ومتجددة باستمرار، فإننا نبحث في «اسيكو المجموعة» دائما عن طرق جديدة لتطوير وتحديث منتجاتنا، سواء شكلا أو مضمونا، ومن هذا المنطلق قمنا بإعادة تصميم أكياس تعبئة منتجات قطاع «أسيكو الإسمنت» ليكون أكثر حداثة ومواكبة للتصميمات العصرية، مع الحفاظ على مواصفات وخصائص أكياس تعبئة الأسمنت ذات الجودة العالية، حيث أنها مصنعة من ورق الكرافت ثلاثي الطبقات مقاوم للتمزق كما هو منصوص عليه في المواصفات القياسية الكويتية للأكياس الورقية لتعبئة الإسمنت، مع طباعة عالية الوضوح تبين العلامة التجارية المسجلة الخاصة بـ«أسيكو المجموعة» ودرجة الإسمنت وغيرها من مؤشرات الضمان والجودة الضرورية.»

ويذكر أن شركة اسيكو الإسمنت تعتبر واحدة من قطاعات «أسيكو المجموعة» وهي رائدة في تصنيع وتوريد منتجات والإسمنت الممتازة، كما أنها معتمدة من كافة الجهات الحكومية بما فيها وزارة الأشغال العامة والكهرباء والماء والدفاع والتربية والصحة والأوقاف وغيرها، بالإضافة إلى الهيئة العامة للرعاية السكنية وشركة البترول الوطنية الكويتية. وتمتلك الشركة واحدا من أضخم مصانع الإسمنت في الكويت، بالإضافة إلى أسطول من الخدمات اللوجستية لنقل المنتجات للعملاء على أفضل حال ممكن.

وأضافت الخالد: «من خلال خبرتنا الواسعة التي تمتد لأكثر من 25 عاما، نسعى دائما لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات لعملائنا، مع حرصنا على أن نكون دائما الخيار الأول للمستهلكين لسد احتياجاتهم في مجال صناعة الإسمنت ومواد البناء والخدمات الإنشائية والهندسية وفقا لأعلى معايير الجودة العالمية.»